«الإعلام» تعرض على الحكومة خطة لتطوير الخطاب الإعلامي والصحافة الإلكترونية

الحكومة توافق على رفع سقف الحوافز الإنتاجية للعاملين في المصارف العامة أربعة أضعاف

مدير عام التجاري لـ«الوطن»: حوافز التجاري وحده ٢,٣ مليار ليرة

| الوطن

استمع مجلس الوزراء في جلسته الأسبوعية أمس برئاسة المهندس حسين عرنوس من وزير الإعلام الدكتور بطرس الحلاق إلى عرض حول خطة الوزارة لتطوير الخطاب الإعلامي والصحافة الإلكترونية وتوسيع دائرة المحتوى الإخباري وتطويره وتدريب وتأهيل الكوادر الفنية المتخصصة، إضافة إلى تطوير التشريعات الناظمة للعمل الإعلامي، حيث أكد المجلس أهمية التطوير المستمر لقطاع الإعلام وتفعيل عمل الدوائر الإعلامية بالوزارات وتسهيل حصول الصحفيين على المعلومات.

وفي ظل استكمال الاستعدادات لإجراء انتخابات المجالس المحلية خلال الفترة القادمة، أكد المجلس أن أبواب مفتوح أمام الجميع للترشح لهذه الانتخابات بهدف الوصول إلى قيادات كفؤة تحظى بثقة المجتمع المحلي وتكون قادرة على تحقيق التنمية وتحسين الخدمات ولاسيما في ظل التوجه إلى اللامركزية الإدارية، وجدد المجلس تأكيده على المحافظين تطبيق النصوص القانونية بكل مسؤولية وعدم منح أي استثناءات ومنع مخالفات البناء قبل البدء بها.

كما أكد مجلس الوزراء أهمية المتابعة المستمرة وتكثيف الجهود لاستلام أكبر كميات ممكنة من القمح مع اقتراب انتهاء الموسم مع مواصلة تنفيذ عقود التوريدات لتعزيز المخازين من المحصول لفترات طويلة باعتباره ركيزة أساسية للأمن الغذائي.

وطلب المهندس عرنوس من الجهات المعنية تعزيز منظومة النقل الداخلي داخل المدن وبين المحافظات من خلال إصلاح الباصات المتضررة والتعاقد على استقدام باصات جديدة وإعادة العمل في شركة الكرنك لتكون نواة أساسية لتأمين النقل وتحقيق التوازن بأسعار النقل، وشدد على الإسراع بإنجاز آليات لمراقبة وسائط النقل الجماعي وفرض العقوبات الرادعة بحق المخالفين وفق القوانين والأنظمة.

ووافق المجلس على رفع سقف الحوافز الإنتاجية للعاملين في المصارف العامة ليصبح ١٠ بالمئة بدلاً من ٢,٥ بالمئة بهدف الحفاظ على الخبرات والكفاءات المصرفية، وتم تأكيد ضرورة الارتقاء بجودة ونوعية الخدمات المقدمة بالمصارف.

وفي تصريح لـ«الوطن»، بين مدير عام المصرف التجاري السوري علي يوسف أن قيمة أرباح التجاري الصافية عن العام الماضي بلغت نحو ٢٣ مليار ليرة، وفي حال إسقاط نسبة الحوافز ١٠ بالمئة على هذا الرقم، ستكون قيمة الحوافز نحو ٢,٣ مليار ليرة، وهو رقم مهم وسيكون له أثر فعال على رفع كفاءة القوة العاملة لدى المصرف، واعتبر أن نسبة ١٠ بالمئة تعتبر نسبة عالية عالمياً، وبات العاملون أشبه بالمساهمين في المصرف.

من جهته أوضح معاون مدير عام مصرف التسليف الشعبي عدنان حسن أن القانون الجديد يسمح بإمكانية توزيع نسبة تصل إلى ١٠ بالمئة من الربح الصافي للمصرف على العاملين فيه وضبط حصص العاملين والمشمولين بالحوافز الإنتاجية وفقاً لمجموعة من التعليمات التنفيذية الخاصة بكل مصرف، والمعايير المرتبطة بتقييم الأداء.

وأضاف حسن: إن رفع نسبة الحوافز من ٢,٥ بالمئة إلى ١٠ بالمئة من الأرباح الصافية للمصارف مهم جداً ويحافظ على كوادر المصارف العامة وبرفع من مستوى الأداء وجودة الخدمات التي تقدمها المصارف وخاصة أن معظم المصارف العامة تعاني من نزف في مواردها وخاصة الذين لديهم خبرة ومهارات في العمل المصرفي، مبيناً أنه لدى التسليف الشعبي نحو ١٣ ألف عامل في الإدارة والفروع في المحافظات سيستفيدون من الحوافز الجديدة وفق آلية توزيع الحوافز المحددة لدى المصارف العامة وفق تعميمات وزارة المالية وقرارات مجالس الإدارات.

من جهته قال معاون وزير المالية رياض عبد الرؤوف: إن القانون يهدف «للحفاظ على العاملين في القطاع المصرفي وخاصة الخبرات المصرفية والتقنية والفنية وحماية كوادر المصارف الحكومية من المنافسة مع القطاع المصرفي الخاص والمصارف في الخارج». وأن القانون سيكون له أثر إيجابي في العمل المصرفي وخاصة أن القانون سمح برفع نسبة الحوافز من الأرباح الصافية لدى المصارف أي زيادة حصة الحوافز من الأرباح الصافية ٤ أضعاف (٤٠٠ بالمئة)».

وحول طريقة توزيع الحوافز، عبد الرؤوف أكد وجود معايير وقواعد لدى كل مصرف تحدد كيفية منح الحوافز وتوزيعها أهمها «كفاءة العامل وإنتاجه» وغيرها من المعايير، مضيفاً إنه «من غير المنطقي توزيع المبلغ المالي للحوافز على كل العاملين بالتساوي لأن ذلك يفقد الحافز معناه والجدوى منه كأداة مهمة لتطوير كفاءات العاملين وزيادة مهاراتهم في العمل.

إلى ذلك شدد المجلس على وضع دراسة متكاملة لزيادة مواقع الفوسفات المستثمرة والكميات المستخرجة باعتبار هذا المنتج ثروة وطنية تحقق إيرادات بالقطع الأجنبي وضرورة العمل لتحقيق أفضل فائدة ممكنة في هذا المجال، وطلب من لجنة التنمية البشرية وضع رؤية مناسبة لاستثمار الفئات المبدعة بين الأجيال الصغيرة واليافعة والشابة وتقديم الدعم المناسب لها لتكون نواة أساسية للعمل الإبداعي في جميع المجالات.

وطلب المجلس من وزارة الصحة تأمين متطلبات تشغيل مشفى خزنة بريف صافيتا وفق الإمكانات المتوافرة ليتمكن من تقديم الخدمات الضرورية، ووافق على الدراسة المقدمة لاستكمال إعادة تأهيل صومعة طرطوس ووضعها بالخدمة في أسرع وقت، وعلى المذكرة المتعلقة بإجراءات تأمين ٥٠ ألف طن من مادة البرغل وعرضها في صالات السورية للتجارة بأسعار أقل من السوق.

وناقش المجلس مشروع صكاً تشريعياً بتعديل المادة /١١٥/ من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات بهدف معاملة حملة الشهادة الثانوية الممنوحة من المدارس غير السورية المرخصة في سورية معاملة الطالب السوري غير المقيم بالنسبة للقبول الجامعي.

وشدد رئيس المجلس على أهمية متابعة القضايا الخدمية المطروحة خلال جلسات مجلس الوزراء على أرض الواقع وإيجاد الحلول اللازمة لتحسين واقع الخدمات، مؤكداً ضرورة الإسراع بإنجاز التشريعات والأنظمة الخاصة بتفعيل نظام الجودة بما يضمن وجود المنتجات في الأسواق بأفضل المواصفات.

الأوكتان ٩٥ غير متوفر ورسائل الحر لم تصل!

عيسى لـ«الوطن»: نقص في الإضافات الكيميائية الداخلة في إنتاج الأوكتان ونعمل على تأمينها وإيجاد بدائل محلية

| محمد راكان مصطفى

وصل الوطن العديد من الشكاوى حول عدم توفر مادة البنزين أوكتان ٩٥ في المحطات المخصصة له، إلى جانب تأخر وصول رسائل البنزين الحر.

البعض تساءل عن مصدر كميات المادة التي تباع في السوق السوداء وعلى مرأى من وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك، لافتين إلى وجود سيارات بك آب صغيرة وكبيرة تتزود بالمادة من محطات الأوكتان غامزين إلى معرفتهم بمصير المادة التي تتزود بها هذه المركبات، ومذكرين باعتراف وزير التجارة بعلمه بهذا الواقع، ومستغربين عدم اتخاذ أي حلول لهذه الظاهرة، ومنهم من طالب بإيجاد بديل عن الأوكتان ٩٥ لتأمين احتياجات السفر.

أحدهم قال متسائلاً: في حال وجود طارئ كوفاة أو عيادة مريض والاضطرار للسفر من أين يمكن أن أحصل على احتياجاتي من المادة، أنيس من المنطقي تأمين بديل عن فقدان الأوكتان ٩٥ كأن يتم السماح بالتزود من محطات البنزين الحر.

وآخر قال: لماذا يتم حصر البنزين الحر في كازيات معينة، مستغرباً عن عدم توفره في كل المحطات كما هو حال مادة الخبز، حيث يباع الخبز المدعوم والحر لدى كل منافذ البيع سواء مخابز أو معتمدين؟!

مدير التشغيل والصيانة في شركة محروقات عيسى عيسى لم ينف لـ«الوطن» وجود نقص في مادة البنزين أوكتان ٩٥. موضحاً أن السبب هو نقص في الإضافات الكيميائية التي تدخل الإنتاج وهي مواد مستوردة ويتم العمل على تأمينها. كاشفاً عن قيام الكوادر الفنية في المصافي في إيجاد بدائل محلية لإنتاج المادة وتوفيرها بأقرب وقت ممكن.

> تأخر الرسائل في دمشق لقلة عدد المحطات المخصصة لبيع البنزين الحر

لافتاً إلى صدور تعميم من شركة محروقات بمنع تزويد الدراجات النارية والسيارات العامة والبيك آب بكل أنواعها وأحجامها بمادة البنزين أوكتان ٩٥ بهدف منع الاتجار بالمادة.

وحول تأخر وصول رسائل البنزين الحر، أكد عيسى أن مادة البنزين متوفرة حالياً، منوهاً بانتظام التوريدات عبر الخط الائتماني الإيراني وبما يضمن تأمين الاحتياجات المحلية وفق المتاح. مرجحاً أن يكون سبب التأخير في دمشق إلى قلة عدد المحطات المخصصة لبيع البنزين الحر قياساً إلى عدد الآليات المرتبطة بهذه المحطات وقد يكون أحياناً لأسباب تقنية تتعلق بالبرامج وتتم معالجتها من قبل الفريق الفني المختص.

عيسى أوضح أن زمن انتظار الرسالة للبنزين الحر محدد بأسبوع، معتبراً أن قرار تحديد الاستلام عبر الرسائل النصية القصيرة هدفه تخفيف الازدحام وتحقيق راحة المواطنين، موضحاً أن إطلاق الرسائل إلى المواطنين بعد وصول المادة إلى المحطة يتم على دفعات وخلال فترات زمنية متناسبة مع زمن تعبئة الآليات بالمحطة بما يضمن عدم حصول ازدحامات أمام المحطات.

وحول إمكانية توزيع الحر في كل المحطات، بين عيسى أن الموضوع تقني وقيد الدراسة ولا يوجد أي مانع لدى شركة محروقات من تطبيقه عند توفر الإمكانية.

أما بالنسبة لتأمين احتياجات المسافرين في ظل انقطاع مادة البنزين أوكتان ٩٥، فتوقع أن يتم تأمين المادة قريباً في المحطات المتنقلة الموزعة على الطرق الرئيسة بين المحافظات والتي سيزداد عددها لتغطي كل المدن والمناطق بالقطر.

ماذا يعني طرح سندات الخزينة للبيع.. وما فوائدها وأضرارها؟

خبير اقتصادي: شكلٌ تفضّله الدول لتمويل عجزها بدلاً من الدين الخارجي

فضلية: تلجم التضخم وتحرك الاستثمار وتشغل الأموال والمدخرات الراكدة

| عبد الهادي شباط

يمثل طرح وزارة المالية أوراقاً مالية من نوع سندات الخزينة للتداول في سوق دمشق للأوراق المالية للاكتتاب عليها أو بيعها للأشخاص العاديين والاعتباريين مثل المصارف والمؤسسات والشركات إجراء غير تقليدي، فما أهمية طرح مثل هذه السندات وخاصة خلال الظروف الحالية؟

يرى الباحث الاقتصادي الدكتور علي محمد في تصرح لـ«الوطن» أن سندات الخزينة هي أحد أشكال الدين الداخلي الذي تفضله الكثير من الدول لتمويل العجز لديها على الدين الخارجي مثل الدين من صندوق النقد الدولي وغيره لما قد يحمله الدين الخارجي من مخاطر والقبول بشروط غير مرغوب بها، وبالعودة للوضع السوري كان خيار سندات الخزينة أحد أشكال تأمين سد جزء من العجز في الموازنة العامة للعام الحالي التي تجاوز العجز فيها ٤ آلاف مليار ليرة، وأن خيار سندات الخزينة أفضل من اللجوء لإصدار أوراق نقدية من مصرف سورية المركزي ما يسهم حكماً في رفع معدلات التضخم.

كما اعتبر أن سندات الخزينة قادرة على سحب جزء من المعروض النقدي المتداول بين الناس وإعادة توجيهه واستثماره لتمويل مشاريع الموازنة العامة خاصة الشق الاستثماري والمشاريع الحيوية، لكنه اعتبر أن التركيز على الاكتتاب من المصارف لا يفيد كثيراً في هذه الغاية خاصة أن الودائع موجودة لدى المصارف وتمنح فوائد دورية عليها.

ويرى محمد أنه من الضروري الأخذ بالاعتبار أن تراكم الدين العام (سندات الخزينة) عاماً تلو الآخر هو مؤشر مالي يجب متابعته بدقة لعدم السماح له بتجاوز النسب الاقتصادية المتعارف عليها، وهو ما يعبر عنه بنسبة استدامة الدين العام، متوقعاً التوسع في إصدار سندات الخزينة خاصة أنها تمثل مطرحاً استثمارياً آمناً لأنها تصدر عن الحكومة.

بينما أوضح رئيس هيئة الأوراق المالية الدكتور عابد فضلية في تصريح له أنه بالنسبة لأهمية طرح هذه الأوراق فإن استصدار مثل هذه الصكوك يحقق ثلاث غايات: الأولى نقدية وهي تقليص حجم السيولة الحرة في السوق بهدف خفض أو لجم التضخم، والثانية مالية لتحريض وتحريك الاستثمار إن استخدمت أموال المكتتبين في تأسيس مشاريع إنتاجية، أما الثالثة فهي اقتصادية اجتماعية عن طريق تشغيل الأموال والمدخرات الراكدة «إن وجدت» الأمر الذي يؤدي إلى حصول المكتتبين عليها على عائدات ربحية يتم ضخها في السوق عادة ليتحرك الطلب الفعال ما يسرع بعجلة الإنتاج يخلق فرص عمل جديدة.

من جهته، أوضح مدير الإيرادات العامة في وزارة المالية أنس علي لـ«الوطن» أن القيمة الإجمالية للإصدارات لهذا العام ستكون ما بين ٥٠٠-٧٠٠ مليار ليرة وهو هامش قريب من القيمة الإجمالية التي صرحت عنها الوزارة ٦٠٠ مليار ليرة لإجمالي إصدارات عام ٢٠٢٢.

وبين علي أنه بذلك تكون الوزارة ضاعفت قيمة الإصدارات بنحو ١٠٠ بالمئة وأيضاً ضاعفت عدد الإصدارات مقارنة بروزنامة عام ٢٠٢٠ التي اشتملت على مزادين بقيمة ٣٠٠ مليار بواقع ١٥٠ مليار ليرة لكل إصدار.

كما أوضح أنه مازالت المصارف تمثل ٩٠ بالمئة من المكتتبين مع توقعات بأن تزيد حصة الأفراد من الاكتتاب في المزادات المقبلة خاصة مع السماح بعمل شركات الوساطة التي يعتمد عليها الأفراد عند اكتتابهم، وأن هذه المزادات تحمل جملة من الإيجابيات في السياسة المالية والنقدية فهي توفر لوزارة المالية قناة تمويل إضافية للإنفاق العام وعند توجيه الإنفاق نحو الشق الاستثماري سيتم تحقيق زيادة في التشغيل والإنتاج والمزيد من العرض السلعي وبالتالي تحسن الناتج المحلي الإجمالي.

بينما تسمح سندات الخزينة في السياسة النقدية بإدارة السيولة والمعروض النقدي وضبط هذا المعروض وتوجيه توظيفه بما يحول دون ذهاب جزء من هذا المعروض النقدي للمضاربة أو يبقى عاطلاً عن التوظيف في المحصلة يسهم ذلك في ضبط سعر الصرف.

وبين أنه بات ممكناً لحامل الورقة (السندات) بيعها وتسييلها في السوق وعدم إلزامه بالاحتفاظ بها لسنوات وبالتالي انخفاض المخاطر.

يذكر أن اعتمادات الموازنة العامة للدولة عام ٢٠٢٢ بلغت مبلغاً قدره ١٣٣٢٥ مليار ليرة سورية، حيث ستتم تغطية نفقات الموازنة عن طريق الإيرادات العامة المقدرة بـ٩٢٠٠ مليار ليرة مقسمة إلى ٤٤٠٠ مليار إيرادات جارية و٤٨٠٠ مليار إيرادات استثمارية وهي عبارة عن فوائض القطاع العام الاقتصادي، أما المبلغ المتبقي فهو عبارة عن عجز مقدر يبلغ ٤١١٨ مليار ليرة ستتم تغطيته عن طريق الاقتراض من سندات خزينة الدولة بقيمة ٦٠٠ مليار ليرة، وحوالي ٥٠٠ مليون من موارد خارجية، وستتم تغطية ما تبقى من المبلغ عن طريق المصرف المركزي من خلال الإصدار النقدي أو ما يعرف بالتمويل بالعجز.

> مدير إيرادات المالية: ٩٠ بالمئة من الاكتتاب لمصلحة المصارف والقيمة الإجمالية تتراوح بين ٥٠٠-٧٠٠ مليار ليرة

مدير عام الاتصالات لـ«الوطن»: الإنترنت بشكل عام جيد وضعف الجودة عند بعض المشتركين سببه الأسلاك الواصلة للمنزل!!

| رامز محفوظ

أكد مدير عام الشركة السورية للاتصالات سيف الدين الحسن في تصريح خاص لـ«الوطن» أن الإنترنت في سورية بشكل عام جيدة، منوهاً بأن ضعف جودة الإنترنت لدى بعض المشتركين له أسباب عديدة أبرزها الأعطال في الشبكة النحاسية الواصلة إلى منزل المشترك التي تؤثر في جودة الإشارة، وبطء السرعة، ولمعالجة مثل هذه المشكلات يجب على المشترك تسجيل شكوى فنية على الرقم ١٠٠ لتتم متابعتها ومعالجتها مع الفريق الفني المختص.

وأضاف: من الأسباب التي تؤدي إلى ضعف الإنترنت كذلك بُعد منزل المشترك عن المركز الأم لمسافات أكثر من الحد المسموح وبالتالي التأثير على جودة الإنترنت حيث إن السرعة تتناسب عكساً مع المسافة، وتعمل الشركة على معالجة هذه المشكلات من خلال تقنية FTTC لتقريب هذه المسافات، كما أن هناك أسباباً تتعلق بالمشتركين والتمديدات الداخلية ضمن المنزل وعدد مستخدمي الإنترنت في المنزل تؤدي إلى ضعف الانترنت، كما تتعرض بعض الشبكات اللاسلكية للاختراق والسرقة من الجوار واستخدامها بشكل غير مشروع.

وفيما يتعلق بأسعار الخدمات بين الحسن أن الشركة تقوم بشكل دوري بدراسة وتقييم أجور خدماتها بناءً على تكاليف تأمين الخدمة، فلا يتم تعديل أجور أي خدمة ما دامت تكلفة تقديمها لم تتغير، وتعتبر أسعار الخدمات التي تقدمها الشركة مقبولة جداً مقارنة بالكلف التشغيلية.

وعن خطة الشركة خلال النصف الثاني من العام أوضح الحسن أن الشركة السورية للاتصالات تقوم بشكل مستمر بتوسيع البوابة الدولية والشبكة لتلبية الطلبات الحالية والمستقبلية وتحسين خدمة الإنترنت، حيث تم مؤخراً توقيع عدد من العقود لتأمين بوابات الإنترنت الأمر الذي سينعكس على تلبية احتياجات المشتركين، مشيراً إلى أنه يتم الإعلان عن المراكز التي تتوافر فيها خدمة الإنترنت من خلال صفحة الشركة على «فيسبوك» ومن خلال القنوات الإعلامية الرسمية.

هذا وبين تقرير حصلت «الوطن» على نسخة منه أن عدد بوابات ADSL التي باعتها الشركة السورية للاتصالات منذ بداية العام حتى نهاية النصف الأول من العام الحالي نحو ٦٦٧٠٦ بوابات موزعة على كل المحافظات، في حين بلغ عدد مبيعات الهاتف الثابت منذ بداية العام حتى نهاية النصف الأول من العام الحالي نحو ٩٩٢٨٢ خطاً هاتفياً.

ومن حيث عدد بوابات ADSL فقد احتلت محافظة ريف دمشق مركز الصدارة بمبيعات بلغت ١٢٨٨٦ بوابة ومن ثم جاءت محافظة دمشق بالمركز الثاني بمبيعات بلغت ١٢٥٧٨ بوابة، أما بالنسبة لبقية المحافظات فقد باعت اللاذقية ٧٨٤٥ بوابة وحماة ٧٤٦٦ بوابة وطرطوس ٦٤٣٢ بوابة وحلب ٦١٤٤ بوابة وحمص ٥٣٥٦ بوابة والسويداء ٣٧٢٣ بوابة ودرعا ٢٧٨٤ بوابة والقنيطرة ٧٧١ بوابة ودير الزور ٥٩٧ بوابة والرقة ١٠٧ بوابات وأخيراً الحسكة التي باعت ١٧ بوابة.

أما بالنسبة لمبيعات الخطوط الهاتفية فقد جاءت محافظة ريف دمشق بالمركز الأول التي باعت ٢١٣٧١ خطاً هاتفياً تلتها محافظة حلب التي باعت ١٢٥١٢ خطاً هاتفياً ومن ثم جاءت محافظة دمشق بالمركز الثالث حيث باعت ١١٢٣٥ خطاً هاتفياً، وبالنسبة لبقية المحافظات فقد باعت محافظة حماة ١٠٧٥٤ خطاً هاتفياً وحمص ١٠٠٩٨ خطاً هاتفياً واللاذقية ٩٠٨٨ خطاً هاتفياً وطرطوس ٨١٤٧ خطاً هاتفياً ودرعا ٦٩١٣ خطاً هاتفياً والحسكة ٤٠٤٦ خطاً هاتفياً والسويداء ٣٣٤٨ خطاً هاتفياً ودير الزور ٩٨٦ خطاً هاتفياً والقنيطرة ٦٨٧ خطاً هاتفياً وأخيراً محافظة الرقة التي باعت ٩٧ خطاً هاتفياً.

وبخصوص عدد المراكز التي أعيد تأهيلها خلال النصف الأول من العام الحالي فقد أشار التقرير إلى أنه تمت إعادة تأهيل مركز اتصالات دوما في ريف دمشق ومركز اتصالات نبع الصخر في القنيطرة ومركز اتصالات جبورين في حمص، إضافة إلى مركزي اتصالات الوضيحي والحاضر في محافظة حلب.